بيان مفتوح حول إعادة السوريين

جمعية أبحاث الهجرة – GAR

ضجّت منصات التواصل الاجتماعي في الآونة الأخيرة بأخبار تتعلق بترحيل طالبي اللجوء السوريين من تركيا لأسباب مختلفة وفي بعض الأحيان حصل الأمر بشكل جماعي مما أثارالمخاوف حول شرعية إجراءات الترحيل.

تجدر الإشارة إلى أن سيادة القانون في الدولة التركية متمثلة بدستورها تحفظ حقوق وحريات كل من مواطني وغير مواطني الجمهورية التركية المقيمين على أراضيها. ضمن هذا السياق، تكفل الماده ١٧ من الدستور حماية ممتلكات الأشخاص المادية والمعنوية وتحسين حيواتهم كما وتكفل عدم تعرض أي شخص للتعذيب أو أي معاملة تتعارض مع الكرامة الإنسانية. بالإضافة لذلك، فإن المادة ١٧ تشكل اللبنة الأساسية لمبدأ عدم الإعادة القسرية في القانون التركي والذي يعّد كذلك أحد المبادئ الأساسية في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

يتجسّد مبدأ عدم الإعادة القسرية في قانون الأجانب والحماية الدولية ذي الرقم ٦٤٥٨ إذ يضمن: "عدم إرسال أي أحد إلى مكانٍ قد يتعرض فيه الشخص للتعذيب أو العقوبة أو المعاملة اللاإنسانية أو المهينة بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو بسبب عضويته لفئة اجتماعية معينة أو بسبب أفكاره السياسية." يتجلّى هذا المبدأ كذلك الأمر في القانون الدولي، فوفقاً للمادة رقم ٣٣ من الميثاق العالمي لحقوق اللاجئين الموقع سنة ١٩٥١ في جنيف: "يحظرعلى الدولة المتعاقدة طرد أو رد اللاجئ بأي صورة إلى الحدود أو الأقاليم حيث حياته أو حريته مهددتان بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية." يجب التنويه أيضا إلى أن القانون الدولي يحظر الترحيل الجماعي. وعليه، يجب دراسة وتقيم كل حالة ترحيل بشكل فردي.

بالإضافة إلى ماسبق فإن كلّاً من دستور الجمهورية التركية والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR) تنصان على أن "لكل شخص" سواء من المواطنين أو الأجانب المقيمين الحق في التقدم للجهات المعنية بطلب استئناف عن أي انتهاك للحقوق والحريات الأساسية دون تمييزأو تأخير. لذلك يعتبر ترحيل أي شخص اتخذ بحقه قرار الإعادة القسرية غير قانوني إذا تمّ قبل صدورقرار قضائي نهائي أو خلال فترة المراجعة القضائية بحق طلب الاستئناف المقّدم وذلك لضمان عدم انتهاك الحقوق والحريات الأساسية.

وعلى الرغم من هذه الضمانات، فإن وضع طالبي اللجوء في تركيا يزداد هشاشة ويتجه نحو عدم الاستقرار. فنظام الحماية المؤقتة التي منحته تركيا للسوريين يعتبر حلاً "مؤقتا" وفي ظل غياب حلول طويلة الأمد فإن وضع السوريين في تركيا معرض للخطر. في هذه المرحلة، يتعرض مبدأ عدم الإعادة القسرية، (non-refoulement) ، والذي يعتبر من أهم مبادئ نظام الحماية المؤقتة، لخطرالانتهاك وخاصة إذا نُفّذ بشكل جماعي وبدون ضمان حق الاستئناف القضائي.

ترحيل طالبي اللجوء من خلال إجراءات غير قانونية وإعادتهم إلى مناطق غير مستقرة ، مثل سوريا ، حيث تسود الحرب والصراعات يعاكس التشريعات الوطنية والدولية التي تخضع لها تركيا والقائمون على هذه الإجراءات بفعلهم هذا لا يقدمون حلولاً، إذ توضّح العديد من الأمثلة لحالات مماثلة أن طالبي اللجوء سوف يبحثون وينجحون بإيجاد طرق للخروج من تلك المناطق مرة أخرى.

بهذا الصدد، ترحيل السوريين فقط لأنهم وجدوا خارج المحافظات التي سجلوا فيها قيودهم هو أمر يفتقر إلى أساس قانوني ويشكل انتهاكًا للتشريعات حيث لاينبغي تعريض حيوات أولئك الذين لجأوا إلى تركيا للخطر من خلال القيام بإجراءات مماثلة.

لذلك ينبغي تنفيذ السياسات المتعلقة بالهجرة بطريقة شفافة بحيث تكون خاضعة للمساءلة وتمكن الشعب من الوصول إلى المعلومات من خلال مصادر مفتوحة يمكن من خلالها رصد القرارات والميزانيات والأموال المنفقة على تنفيذ هذه السياسات.

بالإضافة لذلك، يجب إقامة حوار قائم على الثقة بين الخبراء المختصين والبيروقراطيين والمهاجرين لإيجاد الطرق السليمة والسلميّة للعيش معاً. ومما لاشكّ فيه أنه يجب البدء بوضع سياسات للتعايش المشترك وإطلاق مبادرات بنّاءة مع الرأي العام في أقرب وقت ممكن.

ففي نهاية المطاف، الهجرة ليست بموضوع جديد في تركيا والهجرة والمهاجرين سيظلان جزءاً هاماً من حياتنا. لذلك علينا الاستفادة من تجارب الماضي ومن خلال التطلع لآمال المستقبل يجب أن نبدأ بالعمل سوية نحو تعايش إنسانيّ مشترك.